الاحتجاجات في العالم:
ملخص عن أهم الموضوعات في القرن الـ21

كتبته إيزابيل أورتيز، سارة بورك، محمد برادة، هيرنان ساينز كورتيز[1]

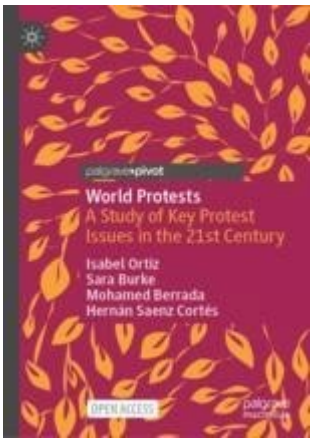

النشر "المظاهرات العالمية: دراسة حول أهم المظاهرات في القرن الـ21" (بلجريف مكميلان، 2022) تحلل 2809 احتجاج وقع بين 2006 و2020 في 101 دولة يمثل أكثر من 93% من سكان العالم.[2] تركز على: (أ) أكبر المظالم التي تقود المظاهرات العالمية، (ب) من كان يتظاهر، (ج) ماهية الاساليب الذي اتبعوه للتظاهر، (د) الذي عارضه المتظاهرون، (ه) ما حققوه، (و) القمع من حيث الاعتقالات والإصابات والوفيات، و(ز) الاتجاهات مثل تصاعد المطالبة بحقوق المرأة، واليمينية المتطرفة، والربيع العربي، وأمريكا اللاتينية. يقدم ملحق 250 أسلوبًا للمظاهرات غير العنيفة. يوضح هذا البحث أن تزايد عدم الاستقرار السياسي العالمي يرافق تصاعد عدم المساواة. توجد الكثير من الموضوعات المشتركة بين طلبات الشعوب حول العالم: معظمها يتوافق تمامًا مع حقوق الإنسان وأهداف التنمية للأمم المتحدة المتفق عليها. تدعو الدراسة السياسيين والقادة إلى الاستماع إلى طلبات المتظاهرين والرد عليها، سواء كانت رسائلهم مفصّلة بالكامل أو يوصلونها من خلال الإحباط أو حتى العنف.

هزت الاحتجاجات العالم في السنوات الأخيرة، من الربيع العربي إلى "السترات الصفراء"، ومن حركات "احتلوا" إلى الانتفاضة الاجتماعية في تشيلي وأمريكا اللاتينية. توجد فترات في التاريخ عندما تمرد عدد كبير من الناس ضد الوضع الراهن، وطلبوا التغيير كما حدث في 1848 و1917 و1968؛ نمر اليوم بفترة أخرى من تصاعد الغضب والسخط، ونلاحظ بعض من أكبر الاحتجاجات في تاريخ العالم.

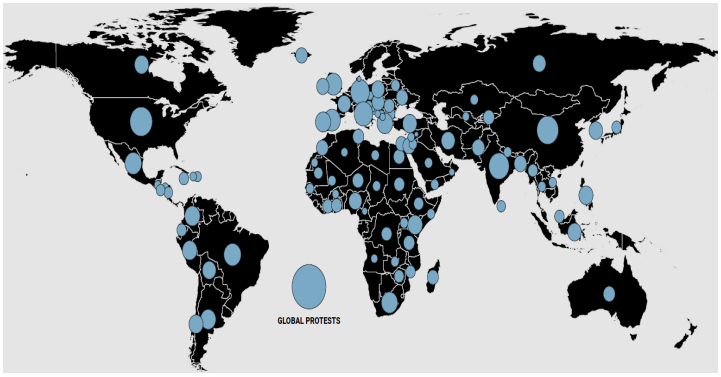

1الاحتجاجات العالمية 2006-2020 https://worldprotests.org/

ابتداء من عام 2006، كان هناك تصاعد مطرد في الاحتجاجات وهذا كل عام حتى 2020. عندما بدأت تظهر آثار الأزمة المالية العالمية في 2007-2008، لاحظنا أول ارتفاع في عدد من المظاهرات. تزايدت المظاهرات مع اعتماد سياسات التقشف حول العالم بعد 2010. بلغ عدم الرضا عن أفعال الحكومات أعلى مستوى في 2012-2013، عندما تظاهرت الشعوب بسبب انعدام الديمقراطية الحقيقية وضعف مسؤولية صانعي القرار أمام الشعب. تصاعدت المظاهرات مرة أخرى منذ 2016، وغالبًا ما تصبح "احتجاجات شاملة" (معارضة للعديد من المشاكل) ضد النظامَين السياسي والاقتصادي. تعكس استطلاعات الرأي حول العالم عدم الرضا تجاه الديمقراطيات وانعدام الثقة في الحكومات. أدت عقود من السياسات النيوليبرالية إلى ظهور عدم المساواة بشكلٍ كبير، وأدت إلى تآكل مصادر الدخل والرفاهية عند الطبقات الدنيا والمتوسطة؛ ما يعزز مشاعر الظلم والإحباط من سوء سير الديمقراطيات، والشعور بخيبة الأمل من التطورات الاقتصادية والاجتماعية. في عام 2020، تفاقمت الاضطرابات الاجتماعية بسبب جائحة فيروس كورونا.

[1] إيزابيل أورتيز مديرة البرنامج العالمي للعدالة الاجتماعية في مبادرة حوار السياسات، نيويورك؛ سارة بورك محللة السياسة العامة في مكتب فريدريش إيبرت ستيفتونغ بنيويورك؛ محمد برادة خبير اقتصادي ومستشار مستقل في الدار البيضاء، هيرنان ساينز كورتيز، محلل العلاقات الدولية في بروكسل.

[2] يجمع البحث بيانات من 15 عامًا من التقارير الإخبارية المتاحة على الإنترنت، بست لغات بشكل أساسي (لغة عربية، وإنجليزية، وفرنسية، وألمانية، وبرتغالية، وإسبانية): يُرجى تصفح الموقع المصاحب: https://worldprotests.org/

تزايد أعداد الاحتجاجات العالمية بالمظالم/الطلبات، 2006-2020

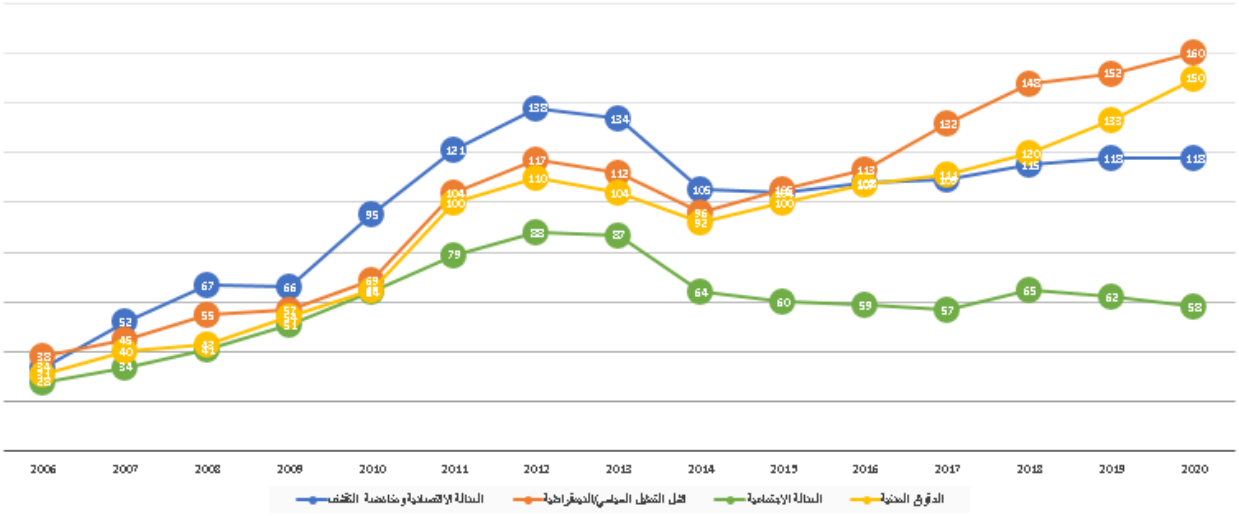

المصدر: أورتيز، برادة وساينز كورتيس، 2022: الاحتجاجات العالمية: دراسة حول أهم الاحتجاجات في القرن الحادي والعشرين

تزايدت الاحتجاجات في جميع مناطق العالم. أوضحت الدراسة وجود احتجاجات أكبر في البلدان متوسطة الدخل (1327 حدثًا) والبلدان مرتفعة الدخل (1122 احتجاجًا) أكثر من الدول منخفضة الدخل (121 حدثًا). ومن المثير للاهتمام، أن الفترة 2006-2020 تعكس تزايد عدد الاحتجاجات العالمية (239 حدثًا)، المنظمة عبر المناطق.

لم تكن تلك الاحتجاجات عشوائية، أو أعمال شغب غير منظمة، بل كانت معظم المظاهرات العالمية مخططًا لها، وتم التعبير عن مطالبهم. كانت الأسباب والمظالم الرئيسية كما يلي:

- **فشل التمثيل السياسي/الديمقراطية**: ارتبطت 1503 مظاهرات بغياب الديمقراطية الحقيقية؛ والفساد؛ وفشل الوصول إلى العدالة في النظام القانوني؛ والسيادة والقضايا الوطنية؛ والشفافية والمسؤولية؛ والقوة المُتصور الحصول عليها من حكومة عميقة أو حكم الأقلية؛ ضد الحرب وضد المجمع العسكري - الصناعي؛ ومراقبة المواطنين؛ ومناهضة الاشتراكية والشيوعية.
- **العدالة الاجتماعية ومكافحة التقشف**: 1484 مظاهرة عن مشاكل متعلقة بالوظائف والأجور و/أو ظروف العمل؛ وإصلاح الخدمات العامة؛ ونفوذ الشركات، ورفع الضوابط التنظيمية، والخصخصة؛ وعدم المساواة؛ والعدالة الضريبية والمالية؛ والمستويات المعيشية المتدنية؛ والإصلاح الأرضي/الزراعي؛ وارتفاع أسعار الوقود والطاقة؛ وإصلاح المعاشات التقاعدية؛ والإسكان؛ وارتفاع أسعار الطعام.
- **الحقوق المدنية**: 1360 مظاهرة عن حقوق الجماعات العرقية/السكان الأصليين/العنصرية؛ والحقوق المشتركة (رقمية، أرضية، ثقافية، وجوية)؛ وحرية التجمع والتعبير والصحافة وحقوق الفتاة والمرأة؛ وحقوق العمل؛ والحقوق الجنسية وحقوق المثليين؛ وحقوق المهاجرين؛ والحرية الشخصية؛ وحقوق المساجين؛ والمشاكل الدينية. في هذه الفئة، أُضيفت الاحتجاجات اليمينية المتطرفة التي سعت إلى إنكار الحقوق أو رفض الحقوق المتساوية للمجموعات (على سبيل المثال ضد الأقليات).
- **العدالة العالمية:** 897 مظاهرة على العدالة البيئية والمناخية؛ وضد صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والبنك المركزي الأوروبي/الاتحاد الأوروبي؛ وضد الإمبريالية (الولايات المتحدة، الصين)؛ وضد التجارة الحرة؛ ودفاعًا عن الموارد العالمية المشتركة؛ وضد مجموعة العشرين.

لا يكشف عدد المتظاهرين المحتجين التقليديين فقط (مثل النشطاء، والمنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية)؛ بل عكس ذلك، يكشف عدد الطبقات المتوسطة، والنساء والطلبة والشباب وأصحاب المعاشات والسكان الأصليين، والجماعات العرقية والعنصرية، فضلًا عن المواطنين الآخرين من القاعدة الشعبية الذين تظاهروا بشكلٍ كبير في معظم البلاد. لا يعتبر هؤلاء المواطنون أنفسهم كنشطاء، ولكنهم يتظاهرون لشعورهم بخيبة الأمل من العمليات الرسمية والأحزاب السياسية، والممثلين السياسيين الآخرين المرتبطين بهم. تشير المشاركة الاجتماعية للطبقة المتوسطة في المظاهرات إلى ديناميكية جديدة: استبدال التضامن الموجود مسبقًا للطبقات المتوسطة مع النخب في العديد من البلدان بانعدام الثقة والوعي بأن النظام الاقتصادي السائد لا يخرج بنتائج إيجابية لهم.

لم يتزايد عدد الاحتجاجات فقط، ولكن تزايد أيضًا عدد المحتجين. تشير التقديرات إلى وجود ما لا يقل عن 52 مظاهرة وصل فيها عدد المتظاهرين إلى مليون شخص أو أكثر. شهدت الفترة 2006-2020 بعضًا من أكبر المظاهرات في تاريخ العالم؛ حيث سُجل أكبر أضراب في 2020 في الهند ضد خطة الحكومة لتحرير الزراعة والعمل، وقُدر عدد المتظاهرين بـ 250 مليون متظاهر. بينما كانت أغلبية الاحتجاجات الكبرى مرتبطة بمشاكل تقدمية؛ مثل الحصول على المزيد من الوظائف أو وظائف أفضل، والأجور والمعاشات؛ والاستثمار في مجالات الصحة والتعليم والخدمات العامة؛ وحماية المزارعين؛ والتعامل مع التغير المناخي؛ والعدالة العرقية؛ وحقوق المرأة والحقوق المدنية؛ وضد الإجراءات التقشفية، والفساد وعدم المساواة؛ وقادت مجموعات اليمين المتطرف عددًا من الاحتجاجات مثل مظاهرات كيو أنون في 2020 في الولايات المتحدة وعالميًا؛ ضد المسلمين والمهاجرين واللاجئين في ألمانيا؛ أو احتجاجات ضد حزب العمال في البرازيل في 2013 و2015.

استخدم المتظاهرون مجموعة كبيرة من الأساليب. أوضحت هذه الدراسة 250 أسلوبًا للمظاهرات السلمية, قُدمت في مرفق لهذا الكتاب، كتحديث لشرح شارب (1973) لـ "198 طريقة للعمل اللاعنفي". توصل بحثنا إلى أن المسيرات والتجمعات الاحتجاجية (حشود)، وعمليات الحصار والإضرابات والاحتلال، فضلًا عن نشاط الإنترنت، هي أكثر الطرق شيوعًا في الاحتجاجات. تشهد أيضًا الفترة 2006-2020 ظهور حقبة جديدة من العصيان المدني/العمل المباشر الذي يقوم به مخترقو الحواسب والناشطون الذين سربوا كمية كبيرة من بيانات الحكومة والشركات، وما قام به المحامون الذين رفعوا قضايا/دعاوى قضائية لتعزيز التقدم الاجتماعي والبيئي. على عكس التصورات العامة، تمثل أعمال الشغب والاحتجاجات التي تنطوي على عنف وتخريب/نهب 20 بالمائة فقط من الإجمالي. على الرغم من أنها تستخدم من قلة قليلة، فإن 5 بالمائة من الاحتجاجات تسجل طرقًا بائسة مثل الإضراب عن الطعام والعنف الذاتي (مثل التضحية بالنفس، والمحتجين الذين يخيطون شفاههم).

ضد من يتظاهر المتظاهرون؟ يعد الهدف الأكثر شيوعًا للمتظاهرين، بهامش كبير، هو حكومتهم الوطنية - باعتبارها المؤسسة الشرعية المسؤولة تجاه المواطن عن صنع السياسات. يطالب ما يقرب من 80 بالمائة من المتظاهرين بأن تقوم الحكومات بمسؤولياتها تجاه السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ليعود النفع على الجميع، بدلًا من القلة القليلة. يعارض المتظاهرون أيضًا النظم/المؤسسات البعيدة وغير المسؤولة، مثل النظام السياسي والاجتماعي (30 بالمائة)، والشركات/أصحاب العمل (23 بالمائة)، والبنك المركزي الأوروبي/الاتحاد الأوروبي (16 بالمائة)، والنخب (14 بالمائة)، والمجموعات/الأحزاب السياسية (14 بالمائة)، والجيش/الشرطة (14 بالمائة)، وصندوق النقد الدولي (10 بالمائة - والبنك الدولي 1 بالمائة)، والقطاع المالي (9 بالمائة)، والتجارة الحرة (3 بالمائة)، ومجموعة العشرين (حوالي 3 بالمائة)، فضلًا عن الولايات المتحدة الأمريكية (6 بالمائة) والإمبريالية الصينية (3 بالمائة).

عدد المتظاهرين لمظالم/طلبات، 2006-2020

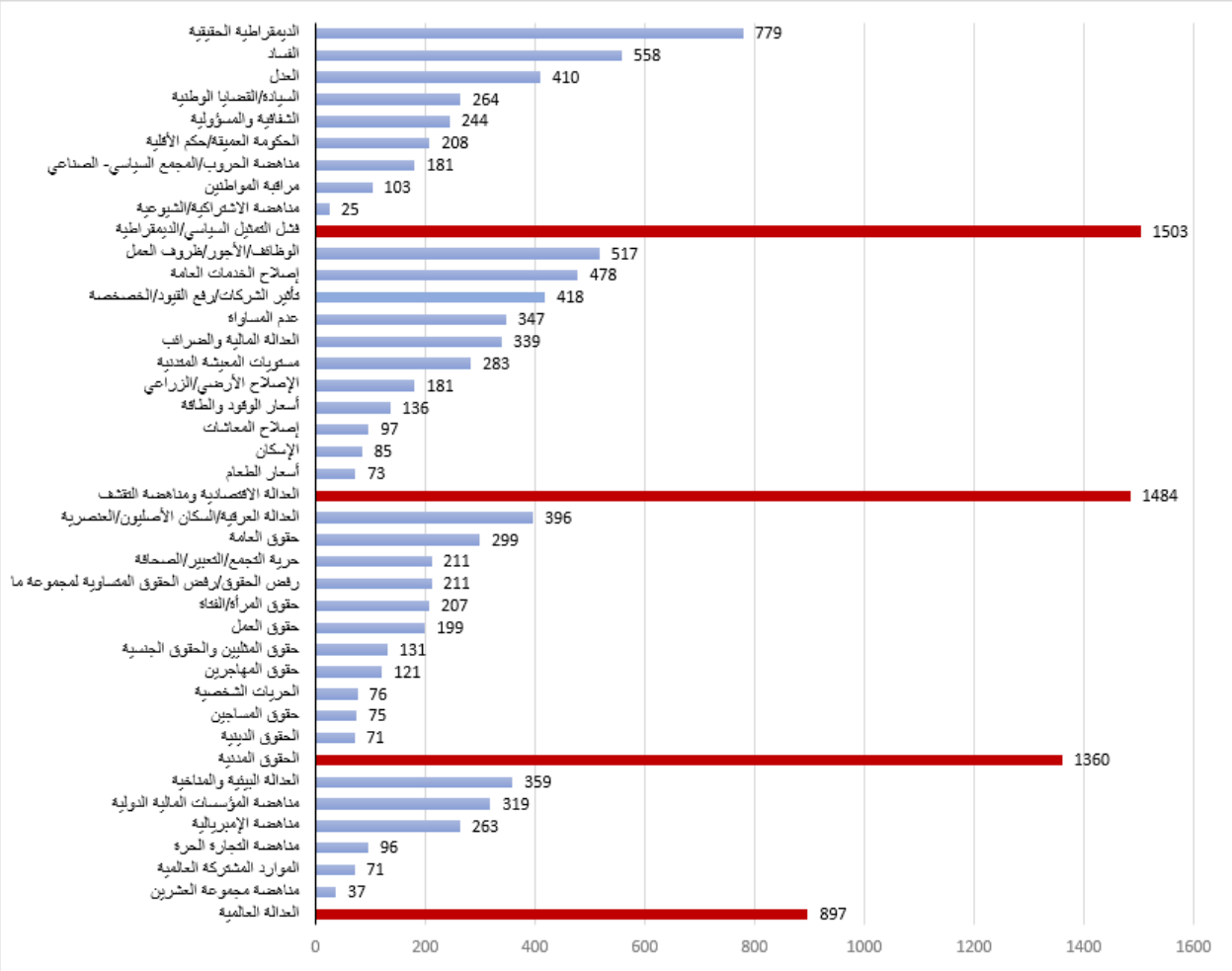

المصدر: تحليل الكُتّاب للاحتجاجات العالمية في المصادر الإعلامية 2006-2020، انظر https://worldprotests.org/

ما الذي توصل إليه المتظاهرون؟ تاريخيًا، كانت المظاهرات تهدف إلى الحقوق الأساسية على المستويات الوطنية والدولية. يوضح بحثنا أن 42 بالمائة من المظاهرات نتج عنها بعض الإنجازات التي يمكن تحقيقها، ونجاح جزئي بشكلٍ عام. نادرًا ما يكون النجاح نتيجة لمظاهرة واحدة، ولكنه يكون نتيجة لسنين عديدة من الاحتجاجات التي تركز على نفس الطلب/المظلمة. ليس من الضروري أن تكون هذه النتائج سلبية؛ نظرًا لانخراط العديد من الاحتجاجات في مشاكل هيكلية طويلة المدى أدت إلى نتائج في الوقت المناسب؛ وقد تثبتت الإنجازات المتزايدة أو قصيرة الأمد أنها نواة لتغيرات أكثر شمولية. تحظى المطالب المحددة في المظاهرات (مثل ارتفاع الأجور، وإعادة الإعانات، مثل الطعام والوقود ، أو وقف تشييد بنيات) بفرص نجاح أكبر؛ لأنها لا تهدف إلى تغيرات هيكلية. كلما كانت المشاكل هيكلية (مثل عدم المساواة، والتجارة الحرة، والإمبريالية) وكلما تباعد الخصوم (مثل مجموعة العشرين، والقطاع المالي، وصندوق النقد الدولي، والحلفاء العسكريين)، قل مدى الإنجاز في تحقيق هذه المطالب. تحقق المظاهرات التي تستهدف الحكومات (الوطنية والمحلية)، والسلطات الدينية، وأصحاب العمل والشركات المحلية، معدلات نجاح أعلى.

وُثق القمع في أكبر من 60 بالمائة من المظاهرات التي حُللت في هذه الدراسة، وتتضمن أشكال الاعتقال والإصابات والوفيات نتيجة للعنف الذي تنظمه الدولة. تشمل بعض الأساليب الأخرى الغاز المسيل للدموع، والمراقبة، والقوانين الانتقامية، والتضييق، والدعاوى القضائية، والمفقودين، والنازحين، والطلقات النارية، والتعذيب، والتقييد على الإنترنت، والطرد، والإبعاد. وفقًا للتقارير الإعلامية، فإن أكثر المظاهرات التي شملت اعتقالات في الفترة 2006-2020 كانت في هونج كونج (الصين)، ومصر، وفرنسا، وإيران، والمملكة المتحدة،

وروسيا، والسودان، وتشيلي، وماليزيا، والمكسيك، والولايات المتحدة، وكندا، والكاميرون، بما يقرب من 1000 إلى 10000 معتقل في المظاهرة الواحدة. أما المظاهرات التي نتج عنها أكبر عدد من المصابين فكانت في أراضي فلسطين المحتلة، فضلًا عن مصر، وتشيلي، وتايلاند، والإكوادور، ولبنان، والجزائر، والمجر، وإندونيسيا. بالنسبة إلى الوفيات، كانت أسوأ الدول قيرغستان، وأراضي فلسطين المحتلة، وكينيا، وإيران، وإثيوبيا، والسودان. يجب ملاحظة أن الاعتقالات والمراقبة ترتبط مباشرة بالقمع الذي تمارسه الحكومات، وقد يكون سبب عدد من الإصابات والوفيات اشتباكات عنيفة بين مجموعات مختلفة.

كان هناك تحول في السنوات الأخيرة من الاحتجاجات الشعبوية اليسارية المناهضة للاستبدادية إلى الاحتجاجات الشعبوية اليمينية المتطرفة الاستبدادية، بشكلٍ عام في جميع أنحاء العالم. تتضمن بعض السمات المشتركة في المظاهرات اليمينية المتطرفة إدانة الأنظمة السياسية بمزاعم الفساد والتلميحات بأن قوى الظلام تتآمر لتحرم الطبقات المتوسطة من الأمن الاقتصادي. هذا هو الأمر الذي أدى إلى حركة القانون والهجوم على مبنى الكابيتول في الولايات المتحدة، فضلًا عن مؤامرات "القوى الأجنبية/الأوروبية العميقة" في حالة المجر، وبولندا، والمملكة المتحدة، وتركيا. وفي حين أن الغضب في هذه الاحتجاجات يكون رد فعل عقلانيًّا للأنظمة السياسية التي فشلت سنوات في تلبية احتياجات الشعب الاقتصادية، فإن السمة الأساسية التي تدعو للقلق من هذه الموجة الشعبوية، هو عدد المتظاهرين الذين لا يطالبون بحقوقهم فقط، بل ينكرون الحقوق والمكانة المتساوية لمجموعات يظنون أنهم يهددون وظائفهم أو حالتهم، مثل المهاجرين (على سبيل المثال؛ الأوروبيون الوطنيون في ألمانيا ضد أسلمة الغرب بيجيدا أو حركة "اتركوا الاتحاد الأوروبي" في المملكة المتحدة؛ وعدد من احتجاجات "السترات الصفراء" في فرنسا، وإيرلندا، وكندا). تشمل السمات الأخرى صيحات للمطالبة بالحريات الشخصية (لحمل سلاح، وعدم ارتداء كمامة، وعدم الالتزام بالحجر الصحي)، والقومية، والوطنية، وتعزيز القيم التقليدية. مثل الحال مع "حراس البقر" في هند تحت رئاسة مودي، والقومية الإسلامية لأردوغان في تركيا، والمؤتمر الحزبي في مجلس الشيوخ البرازيلي "رصاص، كتاب مقدس، اللحم البقري"، والذي كان يهدف إلى سقوط حزب العمال المنتخب ديمقراطيًا. تعمل أيضًا العديد من الجماعات الوطنية والأجنبية على تعزيز العداء وإضعاف الديمقراطيات لتعزيز مصالحهم، عن طريق تغذية معلومات مضللة وغير صحيحة على وسائل التواصل الاجتماعي.

ومن ثَمَّ، كانت توجد احتجاجات في الفترة 2006-2020 تستخدمها الفصائل السياسية للوصول إلى الحكم، حتى بتشجيع العنف. فلمواجهة الشعبوية اليمينية المتطرفة، تحتاج المجتمعات إلى كشف تناقضات سياسات اليمين، لترى الشعوب ذلك بنفسها. ستحتاج المجتمعات أيضًا إلى اتباع سياسات اقتصادية للحد من عدم المساواة وتوفير فرص ومستويات معيشة أفضل للجميع. لن يشهد هذا العالم انعكاسًا في الاتجاه نحو الحركات القومية الاستبدادية، ما لم تُبذل جهود حثيثة لمحاربة الاستقطاب وعدم المساواة والمعلومات المضللة.

يؤكد بحثنا وجود علاقة إيجابية بين مستويات أعلى من عدم المساواة والمظاهرات في الدول عالية الدخل ومتوسطة الدخل؛ ومع ذلك، ليس هذا هو الحال في الدول منخفضة الدخل. لكشف المزيد في هذه القضية، نظرنا إلى العلاقة بين المظاهرات وزيادة/نقصان في عدم مساواة معاملات جيني (بعد الضرائب والمزايا)؛ حيث يظهر وجود مظاهرات أكثر في البلاد مع زيادة عدم المساواة، والعكس صحيح، تكون المظاهرات أقل في البلاد التي يقل فيها عدم المساواة. يوضح تحليل البيانات العلاقة بين نسبة الأشخاص الذين يؤمنون بأن الحكومة تخدم القلة، وعدد المظاهرات في كل بلد.

يوجد توجه آخر مهم للغاية، وهو الزيادة الملحوظة في احتجاجات حقوق المرأة والفتاة على المستويين المحلي والعالمي. الحركة العالمية #أنا أيضًا (2017-) التي استهدفت النساء اللاتي تعرضن للتحرش الجنسي والفرص والأجور غير المتساوية في أماكن العمل، و#NiUnaMas في تشيلي والبلدان التي تتحدث الإسبانية (2018-)؛ أو الاحتجاجات المحلية أكثر مثل المملكة العربية السعودية التي سمحت للمرأة بالتصويت والقيادة (2006-2017)، و#BringBackOurGirls بعد حوادث خطف للفتيات في نيجيريا (2014)، تلك بعض الأمثلة للاحتجاجات من أجل الحصول على حقوق المرأة.

تتخطى مجموعة السياسات المطلوبة على المستويات الوطنية والعالمية لمعالجة المظالم الموصوفة في هذا الكتاب، تقريبًا كل مجال من مجالات السياسة العامة من الوظائف إلى الخدمات العامة، ومن الحماية الاجتماعية إلى الحكم الرشيد وعدم الفساد وعدالة الضرائب والحقوق المدنية. تحتاج الحكومات إلى الاستماع إلى الرسائل التي يرسلها المتظاهرون. توجد الكثير من المطالب التي تتوافق تمامًا مع حقوق الإنسان والأهداف الإنمائية للأمم المتحدة المتفق عليها دوليًا. لن يدعو القادة وصناع القرار إلا المزيد من القلق في حال فشلوا في الاستماع إلى الطلبات الرئيسين للمتظاهرين والعمل عليها.

المرجع:

الاحتجاجات العالمية: دراسة حول أهم الاحتجاجات في القرن الحادي والعشرين

كتبته إيزابيل أورتيز، سارة بورك، محمد برادة، وهيرنان كورتيز

الناشر: بالجراف ماكميلان (2022)

رقم ISBN: 978-3-030-88513-7 / DOI 10.1007/978-3-030-88513-7

فتح الكتاب - تنزيل من: https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-030-88513-7

قم بزيارة الموقع المذكور: https://worldprotests.org/